

العدالة المناخية كأساس للعمل المناخي والتحديات التي تواجهها Climate justice as a basis for climate action and the challenges it faces

د. وضاح بوخميس*، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

bou.ouaddah@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 2025/11/03

تاريخ إرسال المقال: 2025/08/09

الملخص:

يجري الترويج في العقود الأخيرة للعدالة المناخية باعتبارها النهج والسبيل الأمثل للتخفيف من الأعباء والتكاليف غير المتكافئة الناجمة عن مشكلة التغير المناخي على المجتمعات الفقيرة والمهمشة. وذلك من خلال السعي لتحقيق توزيع أكثر عدالة وإنصاف لهذه الأعباء والتكاليف سواء على مستوى الدول، أو حتى داخلها بين أفراد وفئات المجتمع، بالإضافة إلى العدالة بين الأجيال، وذلك من خلال مراعاة مجموعة من المبادئ الهادفة إلى تكريس قيم ومعايير حقوق الإنسان خلال صياغة وإقرار السياسات والاستراتيجيات المناخية. ومع ذلك تواجه العدالة المناخية العديد من التحديات والإشكالات التي تعيق تطبيقها وتحول دون تجسيدها على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: العدالة المناخية، التغير المناخي، الخسائر والأضرار، التقاضي المناخي.

Abstract:

In recent decades, climate justice has been promoted as the best approach to mitigate the unequal burdens and costs resulting from climate change on poor and marginalized communities. By seeking to achieve a more just distribution of these burdens, whether between countries, between individuals and groups of the society, or even between generations, while taking into account a set of principles aimed at solidifying human rights values within climate action. However, climate justice faces many challenges that hinder its application and prevent its embodiment on the ground .

Key words: Climate Justice, climate change, Losses and Damages, Climate Litigation.

المقدمة:

* د. وضاح بوخميس

أدى اتساع حركة التصنيع والتنمية وتسارعها في مختلف القطاعات مع ما يستتبعه ذلك من استغلال للمزيد من الموارد الطبيعية اللازمة للتشغيل والإنتاج، إلى ارتفاع معدلات استخراج وحرق الوقود الأحفوري ومن ثم تضاعف، وتنوع المخاطر والأضرار المحدقة بالبيئة. حيث تسبب هذا الأمر في حدوث تغيرات مناخية شديدة ومتسارعة الوتيرة إلى درجة أنها باتت تهدد النظم البيئية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصحة الشعوب ورفاهيتها، بل واستقرار بعضها، إلى درجة أنه أصبح من الصعب التعافي من آثارها المتفاقمة. هذه التهديدات والمخاطر جعلت من قضية التغير المناخي، أو ظاهرة الاحترار العالمي أو الاحتباس الحراري كما يُطلق عليها أحيانا، إحدى أهم القضايا على الساحة الدولية حيث تزايد الاهتمام بها في العقود الأخيرة بهدف التكيف معها والتخفيف من آثارها.

وفي ظل حقيقة أن الفقراء من سكان العالم مسؤولون عن حوالي 12% فقط من انبعاثات غازات الدفيئة المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، بينما يعتبر أغنى سكان العالم والمقدرة نسبتهم بنحو 10% من إجمالي عدد سكان الأرض مسؤولين عن نحو نصف هذه الانبعاثات. فمن المؤسف أن التداعيات المدمرة لتغير المناخ ستكون أشد وأقسى على الفقراء سواء على مستوى الدول أو على مستوى المجتمعات والشعوب، ومن المؤكد أن هؤلاء الفقراء هم في الوقت ذاته الأقل استعدادا وقدرة على مواجهة هذه التداعيات الخطيرة. ما يساهم في تفاقم وتعميق أوجه عدم المساواة وحالات الظلم القائمة لذا، يرى الكثيرون أنه لا يمكن الحد من آثار تغير المناخ وخصوصا على الدول والمجتمعات الفقيرة في غياب العدالة المناخية.

فما هو المقصود بالعدالة المناخية؟ وماهي أبرز التحديات التي تعيق تحقيقها؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة جوانب هذا الموضوع الذي قسمناه إلى مبحثين استعرضنا في المبحث الأول ماهية العدالة المناخية، وتطرقنا في المبحث الثاني للتحديات التي تواجه تحقيق العدالة المناخية.

المبحث الأول: ماهية العدالة المناخية

انتشر مصطلح العدالة المناخية بسبب حقيقة عدم تكافؤ توزيع الآثار الضارة الناجمة عن الاحترار العالمي، حيث كثيرا ما تتأثر الدول الفقيرة والمجتمعات المحلية المهمشة أو المحرومة بآثار التغير المناخي أكثر من غيرها. على الرغم من أنها أسهمت بأقل قدر في انبعاثات غازات الدفيئة المسببة للظاهرة. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث تحديد المقصود بمصطلح العدالة المناخية ومستوياتها والمبادئ التي ترتكز عليها.

المطلب الأول: المقصود بالعدالة المناخية

سنستعرض المقصود بالعدالة المناخية من خلال التطرق لظهور مفهوم العدالة المناخية وتطوره وبعدها لتعريف العدالة المناخية.

أولاً: ظهور مفهوم العدالة المناخية وتطوره

ظهر مفهوم العدالة المناخية كضرورة قانونية وأخلاقية فرضتها التداعيات الكارثية لظاهرة التغير المناخي على المجتمعات والشعوب. ولاسيما الفئات المهمشة والمجتمعات الضعيفة في الدول النامية وذلك من خلال احترام قيم ومعايير حقوق الإنسان عند صياغة السياسات والاستراتيجيات الرامية لمواجهة هذه الظاهرة.

وقد وردت الإشارة لأول مرة لمصطلح العدالة المناخية عام 1999 في تقرير صادر عن مؤسسة «San Francisco – Based Corporate Watch Group»، بعنوان «Greenhouse Gangsters Vs Climate Justice» ثم أعيدت الإشارة إليه خلال مؤتمر عقد في لاهاي بهولندا عام 2000، بالتزامن مع انعقاد المؤتمر السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث أقر هذا المؤتمر للمرة الأولى بأن قضية تغير المناخ هي قضية حقوق إنسان،¹ وأكد على بناء تحالفات عابرة للدول والحدود. لمكافحة تغير المناخ ودعم التنمية المستدامة.

وفيما بعد تكررت الإشارة لهذا المصطلح في مؤتمر بالي (bali) بإندونيسيا عام 2002، والذي تم فيه اعتماد "مبادئ بالي للعدالة المناخية"، وعددها 27 مبدأ سعت إلى إعادة تعريف تغير المناخ باعتباره في المقام الأول قضية اجتماعية وحقوقية، بدلا من مشكلة تقنية أو لوجستية.

وفي عام 2004، تم تشكيل مجموعة ديربان (durban) للعدالة المناخية، وتلاه في عام 2007، إعلان ماليه (malé)² الذي تمت صياغته من طرف الدول الجزرية الصغيرة النامية وكان الهدف منه وضع استراتيجية واضحة للربط بين تغير المناخ وحقوق الإنسان. بالإضافة لتأسيس التحالف العالمي "العدالة المناخية الآن". خلال انعقاد مؤتمر الأطراف الثالث عشر في بالي بإندونيسيا.

ثم توالى المؤتمرات وظهرت المنظمات المتخصصة في العدالة المناخية، وكان أهمها تشكيل شبكة العمل من أجل العدالة المناخية عام 2009، والتي طرحت شعار "تغير النظام لا تغير المناخ"، وهو شعار استند عليه الكثيرون من نشطاء العدالة المناخية للدعوة إلى تغييرات في النظم الاقتصادية والسياسية المسببة

¹ - إسلام جاد الله، «Cop27».. متى تتحقق العدالة المناخية؟ 2022/11/10، على الرابط:

https://www.siyassa.org.eg/News/18425.aspx تاريخ الاطلاع: 2025/07/07

² - بهلول زكية، العدالة المناخية، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد 9، العدد 28، 2017، ص 369 - 370.

للتغير المناخي.³ ليصبح بذلك مصطلح العدالة المناخية من أكثر المصطلحات تداولاً في سياق معالجة تداعيات تغير المناخ.

ثانياً: تعريف العدالة المناخية

ليس هناك تعريف موحد لهذا المصطلح حيث عرّفت بعض الجماعات البيئية العدالة المناخية باعتبارها مفهوماً معقداً، يشمل أفكار العدالة والإنصاف والمسؤولية الأخلاقية، في سياق تغير المناخ. حيث لا يقتصر الأمر على مجرد التخفيف من انبعاثات الكربون، بل يتعمق في توزيع التأثيرات المناخية، ومشاركة المجتمعات الضعيفة والمهمشة في صنع القرار، والاعتراف بوجهات النظر والخبرات المتنوعة المتعلقة بتغير المناخ.⁴ كما تم تعريفها بأنها: "رؤية تهدف إلى إزالة وتخفيف الأعباء غير المتكافئة الناجمة عن تغير المناخ".⁵ ورأى آخرون بأنها تعني إعادة تشكيل العمل المناخي من جهد فني لخفض الانبعاثات إلى نهج يعالج أيضاً حقوق الإنسان والتفاوت الاجتماعي.⁶ ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فالعدالة المناخية هي مصطلح حديث يتناول مسألة الاحترار العالمي من زاوية أخلاقية وسياسية على خلاف الزاوية التقليدية التي ترى أنها مشكلة ذات أبعاد طبيعية بيئية أو مادية بحتة.⁷

وبشكل عام يمكن تعريف العدالة المناخية بأنها معالجة العبء غير المتناسب لتأثيرات تغير المناخ على المجتمعات الفقيرة والمهمشة والسعي إلى تعزيز توزيع أكثر عدالة لأعباء هذه الآثار على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من خلال المبادرات الاستباقية التفاعلية التي تعتمد على نظريات حقوق الإنسان الدولية والعدالة البيئية المحلية.⁸

المطلب الثاني: مستويات العدالة المناخية

يمكن النظر إلى قضية العدالة المناخية على ثلاثة مستويات:

³ - إسلام جاد الله، «Cop27».. متى تتحقق العدالة المناخية؟ 2022/11/10، على الرابط:

<https://www.siyassa.org.eg/News/18425.aspx> تاريخ الاطلاع: 2025/07/07

⁴ - the commons, Climate Justice: What does it mean? 07/08/2023, <https://commonslibrary.org/climate-justice-what-does-it-mean/> Date of Access: 12/07/2025.

⁵ - open.edu, Climate Change and Sustainability, <https://www.open.edu/openlearncreate/mod/oucontent/view.php?id=13823§ion=1.2.1>, 9/07/2025.

⁶ - الشرق، تاريخ وفوارق وحلول.. ماذا نعرف عن العدالة المناخية؟ 2023/12/11، على الرابط:

<https://asharq.com/reports/73126/العدالة-المناخية-ما-هي-و-حلول-ما-هي-تاريخ-وفوارق-وحلول-ما-هي-العدالة-المناخية/> تاريخ الاطلاع: 2025/07/13.

⁷ - أحمد شوقي العطار، العدالة المناخية.. كيف تصبح جزءاً من تغطياتنا عن تغير المناخ؟ 2022/7/13، على الرابط:

<https://ijnet.org/ar/story/?المناخ-تغير-تغطياتنا-عن-تغير-المناخ-كيف-تصبح-جزءاً-من-تغطياتنا-عن-تغير-المناخ-2025/07/11> الاطلاع: 2025/07/11

⁸ - كمال أبو سكين حنان، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد 9، العدد 8، أكتوبر 2020، ص 148-149.

أولاً: تحقيق العدالة المناخية فيما بين الدول

أولى مستويات تحقيق العدالة المناخية هي بين الدول الصناعية المتقدمة المتسببة في الاحتباس الحراري، وبين الدول الفقيرة التي تعاني من التغير المناخي بصورة تفوق ما تعانيه الدول المتسببة فيه. حيث يظهر تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2020 تحت عنوان "تقرير التفاوت في الانبعاثات"، «Emissions Gap Report 2020» أن دول مجموعة العشرين مسؤولة عن 80% من الغازات المتسببة بالاحتباس الحراري.⁹

ويتطلب تحقيق العدالة فيما بين الدول العمل على مستويين اثنين هما:

عدالة توزيعية: ونعني بها توزيع الأعباء والتكاليف فيما بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية والفقيرة عند التصدي لمشكلة تغير المناخ ومواجهة آثارها الخطيرة.

عدالة تعويضية: ويقصد بها قيام الدول الصناعية المتقدمة باعتبارها المسؤولة تاريخياً عن الانبعاثات الكربونية المتسببة في حدوث ظاهرة التغير المناخي، بتعويض الدول الفقيرة التي تعاني من الآثار والتداعيات الكارثية الناجمة عن هذه الظاهرة.¹⁰

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ الصادر في 2025/07/23 والذي اعتبرت فيه المحكمة أن الاحتباس الحراري يشكل تهديداً داهماً ووجودياً. وأكدت على أن البلدان المتضررة من تغير المناخ قد تكون مؤهلة للحصول على تعويضات. وهو رأي قد يكون له تأثير كبير ويساهم في تعزيز العدالة المناخية عبر تحفيز التشريعات ذات الصلة والمحاكم في مختلف أنحاء العالم.

ثانياً: تحقيق العدالة المناخية فيما بين أفراد وفئات المجتمع الواحد

من ضمن مستويات العدالة المناخية كذلك هو السعي لتحقيقها بين أفراد وفئات المجتمع الواحد وذلك من خلال العمل على تحقيق الإنصاف والتحرر من التمييز والسعي لتجنب عدم المساواة المجحفة بين الأفراد لاعتبارات تتعلق بالسن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء أو الفقر. ما يعني وجوب التركيز على الفئات الأكثر حرماناً والأشد ضعفاً كالنساء، والأطفال، والفقراء، وذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية عند صياغة وتحديد السياسات المناخية. ذلك أن الآثار والعواقب المدمرة والخطيرة لتغير المناخ تضاعف وتفاقم من معاناة

⁹ - إسلام جاد الله، «Cop27».. متى تتحقق العدالة المناخية؟ 2022/11/10، المرجع السابق.

¹⁰ - هالة أحمد الرشدي، ماهية العدالة المناخية بين حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان: المبادئ الحاكمة والجهود الدولية لتحقيقها، على الرابط: دراسات-وتقارير/دراسات-ماهية-العدالة-المناخية-بين-حماية-البيئة-https://hrightsstudies.sis.gov.eg/ واحترام-حقوق-الإنسان-المبادئ-الحاكمة-والجهود-الدولية-لتحقيقها تاريخ الاطلاع : 2025/07/15

هذه الفئات المهمشة والضعيفة اجتماعيا وتزيد من الحرمان والتهميش الذي تعاني منه في الأصل.¹¹ ويتفاقم الظلم في هذا الأمر بسبب حقيقة أن الأثرياء هم من يساهمون بشكل كبير في تغير المناخ في الوقت الذي يتحمل فيه الفقراء تداعياته الكارثية، فوفقا لتقرير صادر عام 2020 عن منظمة أوكسفام ومعهد ستوكهولم تسبب أغنى 1% من سكان العالم في انبعاثات كربونية تعادل ضعف ما تسبب فيه أفقر 50% من السكان على مدار 25 عاما من عام 1990 إلى عام 2015.¹² كما وجد تقرير ثان صدر عام 2023 أن أغنى 1% من البشر ينتجون انبعاثات كربونية تعادل ما ينتجه أفقر 66% من البشر.¹³ بينما يتسبب أغنى 10% من الناس في نحو 50% من إجمالي انبعاثات الكربون العالمية، طبقا لأحدث الدراسات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي «World Economic Forum»¹⁴.

وفي السياق ذاته وجدت دراسة نشرت عام 2023 أنه إذا ارتفعت درجة الحرارة بمقدار درجتين مئويتين بحلول عام 2100، فسوف يموت ما يقرب من مليار شخص، معظمهم من الفقراء، نتيجة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي من قبل الأثرياء في المقام الأول.¹⁵ وعلى هذا فإن أولئك الذين يتحملون أقل قدر من المسؤولية عن التسبب في تغير المناخ يتحملون العبء الأكبر من عواقبه حتى على المستوى الفردي. ولتصحيح هذا الخلل، يتعين على الحكومات الوطنية بذل جهود إضافية لحماية المجتمعات والفئات الضعيفة والمهمشة من آثار التدهور البيئي.¹⁶

ثالثا: تحقيق العدالة المناخية بين الأجيال

من المؤكد أن تغير المناخ يعد انتهاكا للعدالة بين الأجيال، لذا يجب على المجتمع الدولي ألا يكتفي بالسعي لحماية حقوق الأجيال الحالية فحسب، بل أن يحمي أيضا حقوق الأجيال القادمة. ذلك أن تعريض

¹¹ - هالة أحمد الرشدي، ماهية العدالة المناخية بين حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان، المرجع السابق.

¹² - Matt Giles, The Principles of Climate Justice at COP27, 11/11/2022, <https://earth.org/principles-of-climate-justice/> Date of Access: 08/07/2025.

¹³ - the guardian, Richest 1% account for more carbon emissions than poorest 66%, report says, <https://www.theguardian.com/environment/2023/nov/20/richest-1-account-for-more-carbon-emissions-than-poorest-66-report-says>, Date of Access: 11/07/2025.

¹⁴ - جسور بوست، أوكسفام في تقرير "المساواة المناخية": الأثرياء يلوثون كوكب الأرض إلى حد الدمار، 2024/02/26، الرابط:

https://jusoorpost.com/ar/posts/33436/الارض_الى_حد_الدمار_2024_02_26 أوكسفام في تقرير المساواة المناخية الأثرياء يلوثون كوكب الأرض إلى حد الدمار، تاريخ الاطلاع: 2025/07/18.

¹⁵ - Nandita Banerji, Study warns of a billion human deaths if global warming reaches or exceeds 2°C, 04/09/2023, <https://www.downtoearth.org.in/climate-change/study-warns-of-a-billion-human-deaths-if-global-warming-reaches-or-exceeds-2-c-91537>, Date of Access: 12/07/2025.

¹⁶ - The Principles of Climate Justice at COP27, <https://earth.org/principles-of-climate-justice/>,

هذه الأخيرة للمخاطر الكارثية المحتملة لتغير المناخ لا يتسق مع مبدأ الإنصاف، ولا مع أي التزام نحو الحفاظ على القيم الإنسانية الأساسية. ففي حين تمتعت الأجيال السابقة بالفوائد الاقتصادية والمستويات المعيشية العالية الناتجة عن التصنيع، إلا أنها لم تعاني من العواقب البيئية الخطيرة الناجمة عن أفعالها. وبدلاً من ذلك، ستتحمل الأجيال الحالية والقادمة هذه العواقب على الرغم من أنها بريئة تماماً من التسبب بها.¹⁷

فبموجب تعهدات سياسة المناخ الحالية، سيشهد الأطفال المولودون في عام 2020 على سبيل المثال على مدار حياتهم من 2 إلى 7 أضعاف عدد موجات الحر، بالإضافة إلى المزيد من أحداث الطقس المتطرفة الأخرى مقارنة بالأشخاص المولودين في عام 1960. وهو ما يوضح أن الانبعاثات التي ينتجها أي جيل يمكن أن تلحق الضرر بجيل أو أكثر من الأجيال المستقبلية. كما يمكن أن يصبح تغير المناخ تدريجياً أكثر تهديداً للأجيال القادمة منه للجيل المسؤول عن التهديدات.¹⁸

وعلى هذا الأساس ينبغي السعي لتحقيق هدف التوزيع العادل لآثار تغير المناخ بين الأجيال، من خلال وضع قواعد قانونية بشأن الإنصاف بين الأجيال على الصعيد الدولي تساهم في حماية حقوق الأجيال المقبلة وتضمن حقها في التنمية عند صياغة السياسات المناخية.

المطلب الثالث: مبادئ العدالة المناخية

ترتكز العدالة المناخية على جملة من المبادئ يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: احترام وحماية حقوق الإنسان

إن احترام حقوق الإنسان وحمايتها يتطلب أن تكون الإجراءات والتدابير الموجهة نحو معالجة قضايا المناخ متسقة مع قيم ومعايير حقوق الإنسان التي توفر حدوداً دنياً، محددة قانوناً، تحظى بإجماع واسع النطاق عليها. لذا فإن ضمان الحقوق الأساسية المتجذرة في احترام كرامة الإنسان، والتي تشكل جوهر هذا النهج، تمثل أساساً لا غنى عنه للعمل على تحقيق العدالة المناخية.

ثانياً: تقاسم الفوائد والأعباء بشكل منصف

إن الفوائد والأعباء المرتبطة بتغير المناخ، يجب أن يتم توزيعها بشكل عادل. وهذا يتطلب القبول بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والقدرات المختلفة فيما يتصل بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي. ما يعني أنه يتعين على أولئك الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانبعاثات

¹⁷ - Matt Giles, The Principles of Climate Justice at COP27, 11/11/2022, <https://earth.org/principles-of-climate-justice/>, Date of Access: 08/07/2025.

¹⁸ - Carolyn Gramling, 2020 babies may suffer up to seven times as many extreme heat waves as 1960s kids, 01/10/2021, <https://www.sciencenews.org/article/children-climate-change-generation-burden-extreme-heat>, Date of Access: 09/07/2025.

والقدر الأكبر من القدرة على التصرف العمل على خفض الانبعاثات أولا. كما أن أولئك الذين استفادوا وما زالوا يستفيدون من الانبعاثات في شكل تنمية اقتصادية مستمرة وزيادة في الثروة، وخاصة في البلدان الصناعية، عليهم التزام أخلاقي بمشاركة الفوائد مع أولئك الذين يعانون اليوم من آثار هذه الانبعاثات، وخاصة الأشخاص المعرضين للخطر في البلدان الفقيرة. حيث يجب أن يحظى هؤلاء بفرص للتكيف مع آثار تغير المناخ واعتماد التنمية منخفضة الكربون لتجنب الأضرار البيئية في المستقبل.

ثالثا: دعم الحق في التنمية

يسلط تغير المناخ الضوء على التفاوت الهائل في الموارد بين الأغنياء والفقراء ويزيد من تفاقمه من جهة أخرى، هذا التفاوت الذي يتجلى بوضوح سواء فيما بين الدول أو حتى داخلها، يشكل أعمق أشكال الظلم وعدم المساواة في عصرنا. وهذا الفشل في تحقيق العدالة في توزيع الموارد يحرم نسبة كبيرة من البشر من الحياة الكريمة، لذا ينبغي الالتزام بالمساواة الحقيقية في الفرص الحياتية وجعلها ضرورة مطلقة. عبر السعي للتوصل إلى نموذج جديد للتنمية المستدامة. يساهم في بناء مستقبل أكثر إنصافا واستدامة للجميع. من خلال التوجه نحو الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الخضراء.

رابعا: ضمان التشاركية والشفافية والمساءلة في القرارات المتعلقة بتغير المناخ

تشكل فرصة المشاركة في عمليات صنع القرارات العادلة والخاضعة للمساءلة والخالية من الفساد. عنصرا أساسيا في تطوير ونشر ثقافة العدالة المناخية. إذ ينبغي الاستماع إلى أصوات الفئات الأكثر عرضة للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. وأخذ وجهات نظرها ورؤيتها في الاعتبار والعمل على تنفيذها. وعلاوة على ذلك ينبغي تعزيز سياسة الشفافية سواء فيما يتعلق بصنع القرارات أو المساءلة عن القرارات التي تم اتخاذها.

خامسا: تعزيز الشراكات الفعالة لضمان العدالة المناخية

إن تعزيز الشراكات الفعالة يمثل جانبا حيويا لمواجهة مشكلة تغير المناخ. ولتحقيق العدالة المناخية، ينبغي التركيز على الشراكة مع الأكثر تضررا من تغير المناخ، والأقل قدرة على مواجهة آثاره الخطيرة.

سادسا: تسخير التعليم من أجل إدارة المناخ

يتطلب تحقيق استقرار المناخ إدخال تغييرات جذرية على نمط الحياة والسلوك، وهنا يبرز دور التعليم باعتباره السبيل الأمثل لبلوغ هذا الهدف. فالتعليم البيئي الفعال يساهم في زيادة الوعي لدى الأجيال القادمة بمخاطر تغير المناخ، ويؤدي إلى إنتاج وبلورة رؤى جديدة تمهد الطريق للوصول إلى تحقيق العدالة المناخية.

سابعا: المساواة والإنصاف بين الجنسين

تختلف تأثيرات تغير المناخ بين النساء والرجال، حيث من المرجح أن تتحمل النساء العبء الأكبر في حالات الفقر. لذا من الضروري الاستماع لأصواتهن ودعم أولوياتهن كجزء من العدالة المناخية.¹⁹

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه تحقيق العدالة المناخية

على الرغم من التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي تعكس في بعض من جوانبها مفهوم العدالة المناخية، علاوة على الجهود التي تبذل خلال المؤتمرات التي تعقد سنويا على مدى ثلاثة عقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي أفضت إلى الاتفاق على العديد من الإجراءات والتدابير الهادفة لمعالجة مشكلة تغير المناخ إلا أن الوصول لتحقيق العدالة المناخية بكل مستوياتها لا يزال بعيد المنال بفعل العديد من التحديات والإشكالات أبرزها:

المطلب الأول: ضعف الإرادة السياسية للدول ونقص التمويل المخصص للعمل المناخي

سنستعرض ضعف الإرادة السياسية للدول (أولا) ونقص التمويل المخصص للعمل المناخي (ثانيا):

أولا: ضعف الإرادة السياسية للدول

على الرغم من وعي الدول بمخاطر تغير المناخ وإدراكها لتداعياته وآثاره الكارثية لازالت تفتقد إلى الإرادة السياسية لمعالجة هذه المشكلة وتلكأ في تنفيذ التزاماتها في هذا الإطار مفضلة بذلك مصالحها الاقتصادية الآنية على المصلحة البيئية العامة لشعوب العالم. حيث يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2020. أن هناك عدم اتساق بين مستويات الانبعاثات المتوقعة في السياسات الحالية، وتلك المتوخاة من المساهمات المحددة وطنيا بحلول عام 2030، والأهم من ذلك، تلك المطلوبة لتحقيق أهداف الانبعاثات الصفرية الصافية بحلول عام 2050.

كما يؤكد تقرير الأمم المتحدة حول المساهمات المحددة وطنيا الصادر في 17 سبتمبر 2021 إلى أن خرائط الطريق التي قدمها 191 طرفا في اتفاق باريس تتضمن ارتفاعا ملحوظا في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في عام 2030 مقارنة بعام 2010، بنحو 16%.²⁰

ثانيا: نقص التمويل المخصص للعمل المناخي

إن التمويل المخصص للعمل المناخي غير كاف نظرا لعدة أسباب وهي:

¹⁹ - MRFCJ, Mary Robinson Foundation – Climate Justice, Principles of Climate Justice, <https://www.mrfcj.org/wp-content/uploads/2015/09/Principles-of-Climate-Justice.pdf>, Date of Access: 13/07/2025.

²⁰ - فرانس 24، مناخ: ماهي حصيلة اتفاق باريس، 2015، على الرابط:

تاريخ الاطلاع: 2025/07/18. <https://webdoc.france24.com/cop26-bilan-accord-de-paris-cop21-ar/>

1- عدم وفاء الدول المتقدمة بتعهدات التمويل للدول النامية من أجل العمل المناخي

أفضت المحادثات العالمية بشأن المناخ عام 2009 إلى الاتفاق على تقديم الدول المتقدمة مبلغ 100 مليار دولار سنوياً للدول النامية بحلول عام 2020 بهدف اتخاذ إجراءات مناخية، سواء للتكيف مع تغير المناخ أو خفض الانبعاثات. ومع ذلك لم تف هذه الدول بالتزامها حيث لم يتحقق هذا الهدف إلى غاية عام 2022، حين تمكنت الدول المتقدمة لأول مرة من توفير ما مجموعه 115.9 مليار دولار في مجال العمل المناخي للبلدان النامية.

وعلاوة على ذلك فإن هذه الأموال لم يتم توزيعها بشكل عادل. حيث لم تذهب سوى نسبة صغيرة من إجمالي المبلغ إلى البلدان المنخفضة الدخل ونحو الربع إلى أفريقيا، على الرغم من أن كلاهما معرض بشدة لتغير المناخ وموطن لغالبية الناس الفقراء. كما أن الجزء الأكبر من هذا التمويل هو عبارة عن قروض ويذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتوسطة الدخل ما يخلف أعباء إضافية على اقتصاداتها، ويعرقل سياساتها المناخية.

21

وخلال مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين تم الاتفاق على هدف جديد بشأن تمويل المناخ، والذي من شأنه أن يضاعف التمويل المقدم إلى البلدان النامية من الهدف السابق البالغ 100 مليار دولار أميركي إلى 300 مليار دولار أميركي سنوياً بحلول عام 2035.²² ويبقى التساؤل مطروحاً إذا ما كانت الدول الغنية ستلتزم بتعهداتها أم لا.

2- ضعف التمويل الموجه لمساعدة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ

يمثل التكيف الأولوية القصوى في البلدان التي تنتج انبعاثات أقل لكنها معرضة بشدة للتأثر بتداعيات تغير المناخ، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. ومع وجود نصف سكان العالم الآن في منطقة خطر مناخية، حيث يكون الناس أكثر عرضة للوفاة بسبب تأثيرات المناخ بمقدار 15 مرة، فقد دعا الأمين العام إلى مضاعفة التمويل المخصص للتكيف. ووجوب توزيعه بشكل عادل وبطرق لا تفرض قيوداً إضافية. خاصة أن النسبة الأكبر من تمويل التكيف هي عبارة عن قروض، في ظل انخفاض تدفقات تمويله وارتفاع تكاليفه.²³

²¹ - الأمم المتحدة، التمويل والعدالة، على الرابط: <https://www.un.org/ar/climatechange/raising-ambition/climate-finance>

تاريخ الاطلاع: 2025/07/18.

²² - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ثلاثة أشهر من الدبلوماسية البيئية المكثفة، ديسمبر 2024، على الرابط:

<https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alkhtab/thlatht-ashhr-mn-aldblwmasyt-albyyyt-almkthft>

تاريخ الاطلاع: 2025/07/20.

²³ - الأمم المتحدة، التمويل والعدالة، المرجع السابق.

فبحسب تقرير فجوة التكيف الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2023 تحتاج البلدان إلى إنفاق ما يصل إلى 387 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2030، وأكثر من ذلك بكثير بحلول عام 2050، ووفقا لذات التقرير فإن احتياجات تمويل التكيف في البلدان النامية تزيد بمقدار 10 إلى 18 مرة عن تدفقات التمويل العام الدولي الحالي.²⁴

ومع ذلك فقد خلص تقرير فجوة التكيف لعام 2024 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعنون بـ: "مهما حدث أو مهما كلف الأمر" إلى أن التقدم المحرز في تمويل التكيف ليس بالسرعة الكافية لسد الفجوة الهائلة بين الاحتياجات والتدفقات، مما يساهم في استمرار التأخر في الخطط الخاصة بالتكيف وجهود التنفيذ.²⁵ وبالتالي عرقلة تحقيق العدالة المناخية.

3- عدم صلاحية النظام القائم لإقراض الدول أموال من أجل المناخ

إن النظام القائم لإقراض الدول أموالا من أجل العمل المناخي والتنمية المستدامة هو نظام غير صالح. نظرا لانعكاساته الكبيرة الناجمة عن الظلم الذي يتسم به. لذلك فإن أغلب الدول حتى وإن توافرت لديها الرغبة في الاستثمار في العمل المناخي فإنها لا يمكنها تحمل تكاليفه الباهظة. لأن الكثير من الدول النامية تعاني أساسا من مشكلة المديونية وهي موطن لـ 40% من إجمالي الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ونصف هذه الدول من بين الأكثر عرضة للتغيرات المناخية في العالم.

وعليه فإن تكاليف التمويل الباهظة بشكل كبير تؤدي إلى زيادة لا يمكن تحملها في أعباء الديون الوطنية خاصة عندما يتعلق الأمر بتمويل المناخ، وهو ما يعيق تحقيق العدالة المناخية. وعليه دعا الأمين العام إلى إصلاح النظام المالي الدولي لجعل تمويل المناخ والتنمية أقل تكلفة وأكثر ملاءمة، وفي وضع يسمح له بمكافحة حجم أزمة المناخ.²⁶

المطلب الثاني: مواصلة الاستثمار في الوقود الأحفوري والإشكالات المرتبطة بالانتقال العادل

سننتقل لمواصلة الاستثمار في الوقود الأحفوري (أولا) والإشكالات المرتبطة بالانتقال العادل (ثانيا):

أولا: مواصلة الاستثمار في الوقود الأحفوري

²⁴ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة التكيف 2023، على الرابط:

<https://www.unep.org/ar/resources/tqrry-fjw-altkyf-lam-2023> تاريخ الاطلاع: 2025/07/21.

²⁵ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة التكيف لعام 2024، نوفمبر 2024، على الرابط:

<https://www.unep.org/ar/resources/tqrry-fjw-altkyf-lam-2024> تاريخ الاطلاع: 2025/07/21.

²⁶ - الأمم المتحدة، التمويل والعدالة، المرجع السابق.

أفاد تقرير فجوة الإنتاج لعام 2023 المعنون بـ "هل نسير صوب خفض التدرجي للوقود الأحفوري أم العكس؟ بأن كبار منتجي الوقود الأحفوري يخططون لمزيد من الاستخراج على الرغم من تعهداتهم المناخية حيث تخطط الحكومات لإنتاج حوالي 110% من الوقود الأحفوري في عام 2030 بنسبة أكثر مما يتسق مع حد حصر الاحترار في حدود 1.5 درجة مئوية وبنسبة 69% أكثر مما يتسق مع حد حصر الاحترار في حدود درجتين مئويتين.

كما يظهر التقرير أن حكومات نحو 20 بلدا رئيسيا منتجا للوقود الأحفوري تواصل تقديم دعم سياسي ومالي كبير لإنتاج الوقود الأحفوري. مقدمة بذلك مصالحها الاقتصادية الخاصة على الاعتبارات البيئية. وهو ما يضاعف من مشكلة تغير المناخ ويعيق تحقيق العدالة المناخية. كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الدعم الذي يبديه الرئيس الأمريكي مؤخرا للوقود الأحفوري علما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من أكثر الدول المنتجة للانبعاثات الكربونية على مستوى العالم.

وعلى هذا الأساس أكد الأمين العام للأمم المتحدة عدم إمكانية معالجة كارثة المناخ دون معالجة السبب الجذري لها، وهو الاعتماد على الوقود الأحفوري. وشدد على ضرورة التوجه نحو الطاقات المتجددة، والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، مع ضمان التحول العادل والمنصف.²⁷

ثانيا: الإشكالات المرتبطة بالانتقال العادل

يرتبط مفهوم الانتقال العادل بالعدالة المناخية، لكونه يشكل وسيلة أو إطار لتحقيق هذه الأخيرة.²⁸ من خلال التحول من الاقتصاد الاستخراجي إلى الاقتصاد المتجدد. وهو يشير إلى ضمان أن التحولات البيئية، عادة على مستوى بلد، أو منطقة، أو قطاع (كالتخلص التدريجي من تعدين الفحم)، تنطوي على عمليات ونتائج تعزز العدالة الاجتماعية، والاقتصادية، وتقلل من الضرر الذي يلحق بالأشخاص والمجتمعات

²⁷ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة الإنتاج لعام 2023، على الرابط:

<https://www.unep.org/ar/resources/production-gap-report-2023> تاريخ الاطلاع: 2025/03/03

²⁸ - الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي، تقرير أقل البلدان نموا 2022، ص 13، الرابط: https://unctad.org/system/files/official-document/ldc2022_ar.pdf تاريخ الاطلاع: 2025/03/05.

المتضررة، وتضمن تقاسم فوائد التغيير، كخلق وظائف خضراء جديدة على نطاق واسع.²⁹ ويستند هذا المفهوم إلى مبدأ مفاده أن العمال في صناعة الوقود الأحفوري لا ينبغي أن يتحملوا العبء الاقتصادي للتحويل المنخفض الكربون، والذي من شأنه بالضرورة أن يستلزم تقليص حجم قطاعاتهم واستبدالها في نهاية المطاف بصناعات منخفضة الكربون.³⁰

وعليه تقع الحاجة إلى ضمان تحقيق تحول عادل في صميم الالتزامات العالمية بشأن المناخ. فاتفق باريس بشأن تغير المناخ يقر بضرورة تحقيق التحويل العادل للقوى العاملة، وإيجاد العمل الكريم والوظائف اللائقة. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي انعقد في عام 2018 ببولندا، تبنت الدول إعلاناً حول التحويل العادل للتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب في الاقتصاد الأخضر الجديد.³¹

ويشمل التحويل العادل بشكل عام مجموعة واسعة من الأنشطة التي يجب القيام بها للحرص على ازدهار العمال والمجتمعات خلال عملية التحويل إلى اقتصاد صغري الكربون، فاليوم هناك العديد من الاقتصادات التي تتشابه بشكل عميق مع استخراج الوقود الأحفوري. لذا فإن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد ستستغرق بالضرورة وقتاً لبناء صناعات ومؤسسات وبنية أساسية ورأس مال بشري جديد.³²

لذا فإن إنهاء الاستخراج سيكون تحدياً في كل مكان يحدث فيه، ولكن كلما زادت درجة الاعتماد الاقتصادي، كلما زادت التحديات. ففي إطار هذا التحويل من المتوقع أن تختفي ملايين الوظائف وهو ما سيلحق الضرر بالمجتمعات المحلية. لذا فالعمال سيحتاجون إلى التدريب، وإلى فرص عمل جديدة، وقد يضطرون إلى تغيير مكان إقامتهم. وسوف يتوجب أيضاً إعادة تصميم مناطق وصناعات برمتها تعتمد على الوقود الأحفوري وإلى إحداث تغييرات هيكلية عميقة ما يطرح الكثير من التحديات بالنسبة للمجتمعات التي تتشابه حياتها مع اقتصاد يعتمد على الوقود الأحفوري.³³

المطلب الثالث: فشل حوكمة المناخ واستبعاد الفئات المتضررة عند وضع السياسات المناخية

²⁹ - LSE, what is meant by 'climate justice'? 07/06/2022, <https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-is-meant-by-climate-justice/>, 19/07/2025.

³⁰ - Coal, Climate Justice, and the Cultural Politics of Energy Transition, 01/05/2019, <https://direct.mit.edu/glep/article/19/2/149/14931/Coal-Climate-Justice-and-the-Cultural-Politics-of>, Date of Access: 22/07/2025.

³¹ - البنك الأوروبي للاستثمار، التحويل الأخضر، 2022/06/07، على الرابط: <https://www.eib.org/en/essays/climate-just-transition?lang=ar> تاريخ الاطلاع: 2025/03/05.

³² - SEI, Equity, Climate Justice and Fossil Fuel Extraction Principles for a managed phase out, <https://www.sei.org/wp-content/uploads/2020/05/equity-climate-justice-and-fossil-fuel-extraction-accepted-manuscript.pdf>, Date of Access: 23/07/2025.

³³ - البنك الأوروبي للاستثمار، التحويل الأخضر، 2022/06/07، المرجع السابق.

سنناول هذا المطلب في نقطتين فشل حوكمة المناخ (أولاً) واستبعاد الفئات المتضررة عند وضع السياسات المناخية (ثانياً):

أولاً: فشل حوكمة المناخ

بعد عقود من المفاوضات الدولية، لا تزال الدول عاجزة عن الاتفاق على اتخاذ إجراءات ملموسة لعكس مسار تغير المناخ. فأفضل ما حققته المفاوضات بين الحكومات في هذا السياق هو اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015، والذي تم التوصل إليه بعد خطوات أخرى عديدة نتجت عن مفاوضات دولية لم تنجح في التخفيف من الانبعاثات أو الحد من آثار تغير المناخ. ورغم ذلك فقد لقي هو الآخر المصير ذاته.³⁴ إن المفاوضات الدولية فشلت حتى الآن في تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992. حيث تجتمع وفود الدول في قمة المناخ كل عام، ثم تتصرف دون الاتفاق على إجراءات جادة لمكافحة ظاهرة تغير المناخ التي تتصاعد حدتها. ورغم الآمال التي تعلق على كل مؤتمر سنوي للمناخ لتدارك الفرص الضائعة في المؤتمرات السابقة، فإن خيبة الأمل ما زالت تتكرر منذ 3 عقود شهدت انعقاد 29 مؤتمراً حتى الآن دون جدوى حيث تهدف كل مؤتمرات المناخ للوصول إلى أهداف ملزمة قانوناً، لكن كل الجهود التي تم بذلها في هذا الإطار باءت بالفشل بسبب تضارب مصالح الدول الكبرى.³⁵ ونشير في هذا الصدد لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق باريس مرتين، بالإضافة إلى إغلاقها المكتب المعني بالدبلوماسية المناخية في وزارة الخارجية في أبريل 2025 في خطوة جديدة تؤكد تراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها البيئية الدولية.

والأمر ذاته على الصعيد الوطني، فقد فشلت الحكومات في تنفيذ تعهداتها الخاصة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أو على الأقل الحد من ارتفاعها، على الرغم من وعد عدد متزايد منها بتحقيق الحياد الكربوني الصافي بحلول منتصف القرن، فقلة منها فقط هي من تمضي قدماً في هذا الهدف، ومن الصعب التكهن بما إذا كانت الحكومات التي ستخلفها ستنفذ هذه الوعود. والأهم من ذلك، أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لجميع الدول التي تعهدت بالحياد الكربوني تشكل جزءاً ضئيلاً من إجمالي الانبعاثات العالمية.

علاوة على ذلك، فإن أنماط الحياة القائمة على الاستهلاك المفرط للطاقة وطرق ممارسة الأعمال التي تسببت في تغير المناخ لا تزال دون تغيير إلى حد كبير، على الرغم من الدعوات إلى النمو الأخضر لكن في

³⁴ - Paul G. Harris, Reversing the Failures of Climate Governance: Radical Action for Climate Justice, <https://books.openedition.org/obp/25957?lang=fr>, Date of Access: 25/07/2025.

³⁵ - رجب عز الدين، لماذا تفشل قمة المناخ كل مرة؟ وكيف يمكن إنقاذها؟ (دراسة)، 2025/01/12، على الرابط:

تاريخ الاطلاع: 2025/07/26. /لماذا-تفشل-قمة-المناخ-كل-مرة؟-وكيف-يمكن/ <https://attaqa.net/2025/01/12/>

الواقع قد تخطى تغير المناخ، ولا يزال، جميع السياسات والحلول العملية المصممة لمواجهته.³⁶ ما يعرقل الوصول إلى العدالة المناخية.

ثانيا: استبعاد الفئات المتضررة عند وضع السياسات المناخية

على الرغم من أن الفقراء والفئات الضعيفة والسكان الأصليين وغيرهم من المجتمعات المهمشة هم الأكثر تأثراً بتداعيات تغير المناخ لكنهم يستبعدون عند صياغة الاستراتيجيات والسياسات المناخية ولا تتاح لهم منصات تمكنهم من المشاركة في صنع القرار وتنفيذ السياسات والخطط ذات الصلة. وحتى إذا ما تمكن بعضهم من المشاركة أحيانا فغالبا ما تكون مجرد مشاركة رمزية القصد منها هو الظهور بمظهر الشمولية، في حين أن دورها في الواقع هامشي ويفتقر إلى التمكين.

كما يحرم صعوبة الوصول إلى التعليم والموارد المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ وحقوق الإنسان المجتمعات والفئات الأكثر تضررا من تغير المناخ من بناء العلاقات اللازمة والمشاركة في مناقشات السياسات ذات الصلة. ومن جهة أخرى تشكل الحواجز اللغوية تحديا في كثير من الأحيان، لا سيما بالنسبة للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية فتحول دون مشاركتها في صنع القرارات المناخية.³⁷

المطلب الرابع: الخلاف حول مسألة الخسائر والأضرار والإشكالات المعيقة للتقاضي المناخي

سنتطرق لهذا المطلب في نقطتين الخلاف حول مسألة الخسائر والأضرار (أولا) والإشكالات المعيقة للتقاضي المناخي ثانيا:

أولا: الخلافات بشأن مسألة الخسائر والأضرار

تشكل مسألة الخسائر والأضرار في سياق تحقيق العدالة المناخية مادة خلافية بين الدول الغنية التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن التغير المناخي مقارنة بالدول الفقيرة التي لم تساهم سوى بجزء بسيط في هذا المجال. وقد وردت الإشارة إلى مصطلح الخسائر والأضرار لأول مرة في نص رسمي للأمم المتحدة تم التفاوض عليه في خطة عمل بالي لعام 2007، والذي دعا إلى وضع استراتيجيات للحد من الكوارث ووسائل معالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ في البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ.³⁸

³⁶ - Paul G. Harris, Reversing the Failures of Climate Governance: Radical Action for Climate Justice,

³⁷ - UNDP. Climate change is a matter of justice – here's why. 30/06/2023.

<https://climatepromise.undp.org/news-and-stories/climate-change-matter-justice-heres-why>,
Date of Access: 23/07/2025.

³⁸ - Report of the Conference of the Parties on its thirteenth session, held in Bali from 3 to 15 December 2007, <https://unfccc.int/resource/docs/2007/cop13/eng/06a01.pdf>, Accessed: 27/07/2025.

وفي عام 2013 تأسست آلية وارسو الدولية بشأن الخسائر والأضرار كآلية للسياسة المناخية للتعامل مع التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ في البلدان شديدة الضعف، وتم إقرارها في عام 2015 من قبل اتفاقية باريس. ومع ذلك، ظلت المفاهيم والأساليب والأدوات والتوجيهات المتعلقة بالسياسة وتنفيذ الخسائر والأضرار محل نزاع وغامضة. حيث نص اتفاق باريس على استمرار آلية وارسو الدولية في المادة 8، ولكن ذلك لا ينطوي على أو يوفر أساساً لأي مسؤولية أو تعويض وفقاً لما ورد في قرار اعتماد الاتفاق وكان هذا شرطاً لموافقة الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، على تضمين اتفاق باريس إشارة إلى الخسائر والأضرار. وفي مؤتمر المناخ كوب 27 الذي انعقد في مصر في عام 2022، تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء صندوق الخسائر والأضرار، بهدف دعم المجتمعات في تجنب مخاطر تغير المناخ، ومعالجتها. وخصوصاً دعم الدول الأكثر فقراً في مواجهة الخسائر والأضرار الناجمة عن التغير المناخي. لكن الخلافات بشأن تفاصيل كيفية عمل هذا الصندوق، وتمويله وإدارته ومن سيستفيد منه وما الذي يجب اعتباره خسائر وأضراراً بقيت مستمرة خلال عام 2023. وبعد قرابة عام من التجاذب، تم التوصل في أبو ظبي خلال اجتماع وزاري تمهيدي لكوب 28، إلى تسوية بشأن قواعد تشغيل الصندوق.³⁹ وفي مؤتمر المناخ كوب 29 تم اتخاذ قرار لضمان التشغيل الكامل لصندوق الخسائر والأضرار.

وفي الوقت الذي يشكل فيه الاتفاق على إنشاء صندوق الخسائر والأضرار وتشغيله خطوة هامة بعد سنوات من المفاوضات لمعالجة الأضرار الهائلة التي بدأت تتعرض لها الحقوق الإنسانية ولا سيما في الدول والمجتمعات الفقيرة نتيجة الاحترار العالمي، فإن التعهدات المالية التي قدمتها الدول الغنية تقل كثيراً عن المستوى المطلوب. ما يعيق تحقيق العدالة المناخية. إذ إن هناك حاجة لمليارات الدولارات لإحداث فرق حقيقي وجوهري في المجتمعات المتضررة.⁴⁰

ثانياً: الإشكالات التي تعيق التقاضي المناخي

في ظل عدم التكافؤ الذي يسود العالم حيث تدفع البلدان والمجتمعات الضعيفة الأقل مسؤولية عن الانبعاثات الكربونية الفاتورة الأكبر لأزمة تغير المناخ، برز التقاضي المناخي لاسيما ذلك المستند على حقوق الإنسان كخيار وأداة لأولئك الذين يسعون إلى تحقيق العدالة المناخية والمساءلة. في جميع أنحاء العالم.

³⁹ - سكاى نيوز، قرار تاريخي "COP28" تقر تفعيل صندوق "الخسائر والأضرار"، 2023/11/30، على الرابط:

تقر-تفعيل-صندوق-الخسائر--cop28-قرار-تاريخي-1674191-technology/www.skynewsarabia.com
تاريخ الاطلاع: 2025/07/27 والأضرار

⁴⁰ - منظمة العفو الدولية، عالمياً: التعهدات الأولية في مؤتمر المناخ كوب 28 بتمويل صندوق الخسائر والأضرار تقل كثيراً عما هو لازم، 2023/12/1، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/12/global-initial-pledges-at-cop28-to-finance-the-loss-damage-fund-fall-far-short-of-what-is-needed> تاريخ الاطلاع: 2025/07/28.

حيث أفاد تقرير نشر عام 2023 صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع مركز سابين لقانون تغير المناخ بجامعة كولومبيا، إلى أن العدد الإجمالي للقضايا المعروضة على المحاكم بشأن تغير المناخ قد زاد بأكثر من الضعف منذ عام 2017، حيث ارتفع من 884 قضية في عام 2017 إلى 2180 قضية في عام 2022.⁴¹ ليرتفع بعدها عام 2024 إلى 2967 قضية استنادا لتقرير صادر عن نفس المركز. وعلى الرغم من أن غالبية القضايا تم رفعها في الولايات المتحدة، إلا أن التقاضي بشأن المناخ يكتسب زخما في جميع أنحاء العالم، بما فيها البلدان النامية، والنسبة آخذة في الارتفاع. ما يعني أن التقاضي أصبح جزءا لا يتجزأ من تأمين العمل المناخي والعدالة.

إلا أنه في الوقت الذي يوصف فيه التقاضي بشأن تغير المناخ في كثير من الأحيان بأنه عابر للحدود الوطنية بطبيعته أو جزء من حركة العدالة المناخية العالمية، فإن الملاحظ أن معظم القضايا لا تزال تُرفع على مستوى المحاكم المحلية. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. في ظل ضآلة احتمالات التقاضي الدولي نظرا لعدم وجود آليات إنفاذ بموجب اتفاق باريس وصعوبة تطبيق آليات تسوية المنازعات الأخرى في القانون الدولي على نزاعات تغير المناخ.

ومن ضمن العقوبات البارزة في هذا الإطار هي حدود الاختصاص القضائي. حيث تستند ولاية محكمة العدل الدولية في المسائل الخلافية إلى موافقة الدول التي تكون مفتوحة أمامها. فضلا عن الاعتبارات السياسية. كما ستتردد العديد من الحكومات في اللجوء إلى المحكمة الدولية لقانون البحار على الرغم من إمكانية ذلك.⁴² ناهيك عن التساؤلات التي تثار حول الأساس الذي يمكن الاستناد إليه، لتحميل المسؤوليات، والجهة المكلفة بجرد الانبعاثات وكيفية حدوث ذلك، وخصوصا بعدما تخلت اتفاقية باريس عن الصيغة الإلزامية، واقتصارها على الإشارة إلى «المساهمات المحددة وطنيا»، فاتحة بذلك المجال أمام الدول لاتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات وسياسات بهدف خفض الانبعاثات، وليس ضمن معايير والتزامات مفروضة دوليا.⁴³

ولكن في خضم كل هذه الإشكالات والعقبات يبرز الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية المشار إليه سابقا والذي من المفترض أن يفتح آفاقا جديدة أمام التقاضي المناخي على المستوى الدولي حيث أكدت فيه المحكمة أن انتهاك الالتزامات المناخية يعد فعلا غير مشروع، وأشارت إلى أن عدم وفاء الدول بهذه الالتزامات

⁴¹ - الأمم المتحدة، تقرير أممي: ارتفاع عدد القضايا المعروضة على المحاكم بشأن تغير المناخ، 2023/07/28، على الرابط:

<https://news.un.org/ar/story/2023/07/1122347> تاريخ الاطلاع: 2025/07/28.

⁴² - CIL.NUS. Climate Change Litigation: A View from ASEAN, 16/9/2022, <https://cil.nus.edu.sg/blogs/climate-change-litigation-a-view-from-asean/>, Accessed:01/05/2025

⁴³ - حبيب معلوف، العالم إلى المحاكم لتحقيق «العدالة المناخية»، 2023/8/15، على الرابط:

<https://beta.al-akhbar.com/article/368239> تاريخ الاطلاع: 2023/07/07.

قد يدفع، في حالات محددة، دولا أخرى متأثرة بتغير المناخ إلى رفع دعاوى قضائية. وهو ما يمهّد الطريق لإمكانية مقاضاة الدول لبعضها بسبب المسؤولية عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتغير المناخ. أما على المستوى المحلي فإنه على الرغم من الارتفاع المطرد في عدد القضايا المرفوعة كما أشرنا سابقا لا يزال التقاضي المناخي يواجه جملة من الإشكالات التي تتعلق بالجانب القانوني كمسألة الصفة القانونية التي تشكل تحديا في عدد من الولايات القضائية وتمثل عائقا كبيرا أمام التقاضي. إذ أنه كثيرا ما تشترط المحاكم وجود صلة مباشرة بين المدعي والضرر الذي لحق به، مما يجعل من الصعب على الأفراد أو المجتمعات إثبات أهليتهم لرفع دعوى قضائية. وعلاوة على ذلك يواجه المتقاضون التحدي المتمثل في تقديم أدلة قوية لإثبات الضرر ومسؤولية المدعى عليه، والعلاقة السببية بين الإجراءات والآثار، لاسيما بالنظر إلى الطبيعة الطويلة الأجل والمنتشرة لتغير المناخ.

وعلاوة على الإشكالات القانونية السابقة الذكر يواجه المدعون في قضايا المناخ مجموعة من العقبات والحوجز الإضافية التي قد تحول دون إمكانية الوصول إلى المحاكم كارتفاع تكاليف التقاضي والتأخيرات الإجرائية كما أن هناك قيد آخر فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى العدالة هو الخوف من المطالبات المضادة. إضافة إلى حواجز أخرى كثيرة تجعل من الصعب على الأفراد السعي إلى العدالة في مجال تغير المناخ، من قبيل المستويات المنخفضة للإلمام بتغير المناخ، ونقص التدريب من قبل السلطة القضائية بشأن مسائل تغير المناخ وحقوق الإنسان، ونقص القضاة المتاحين، والعدد المحدود من المحامين البيئيين، والافتقار إلى تشريعات، والاجتهاد القضائي المحدود بشأن مسائل تغير المناخ.⁴⁴

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن قضية العدالة المناخية أصبحت من أهم القضايا بل وفي مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية المتعلقة بتغير المناخ.

⁴⁴ - الأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، 2023/07/28، الوثيقة (A/78/255)، ص 13 - 17. الرابط: <https://docs.un.org/ar/A/78/255> تاريخ الاطلاع: 2025/07/29.

- إن تحقيق العدالة المناخية يتعين أن يتم على ثلاث مستويات، وهي العدالة فيما بين الدول، والعدالة بين الأجيال، والعدالة بين أفراد وفئات المجتمع. كما تركز العدالة المناخية على مجموعة من المبادئ التي تستند إلى قيم العدل والمساواة والإنصاف واحترام حقوق الإنسان.
 - على الرغم من الجهود التي تبذل للحد من آثار التغيرات المناخية، إلا أن مكافحة الظلم وعدم المساواة وتحقيق العدالة المناخية لا يزال يمثل تحدياً معقداً ومتعدد الأوجه.
 - إن تحقيق العدالة المناخية يصطدم بجملة من التحديات التي تحول تحقيقها أبرزها ضعف الإرادة السياسية للدول ونقص التمويل المتعلق بالعمل المناخي الموجه للدول الفقيرة، ومواصلة الدول الغنية للاستثمار في الوقود الأحفوري فضلاً عن الإشكالات التي تثيرها مسألة التحول العادل والخلاف بشأن مسألة الخسائر والأضرار. وغيرها.
 - إن العدالة المناخية لم تعد قضية إنصاف ومساواة فقط بل قضية بقاء خصوصاً بالنسبة للأجيال المقبلة التي ستعاني من تداعيات مضاعفة للتغيرات المناخية.
- وبناء عليه يمكن طرح التوصيات التالية:**
- ضرورة العمل على تعديل اتفاقيات تغير المناخ لتتص صراحة على مبدأ العدالة المناخية، وجعله مبدأ ملزم لاسيما للدول الصناعية الكبرى.
 - ينبغي لسياسات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره أن تدمج التحليل التوزيعي لضمان عدم تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.
 - يجب تعزيز العدالة المناخية من خلال اتباع نهج شامل يعالج نقاط الضعف الفريدة للمجتمعات المحرومة مع تقليل انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز الممارسات المستدامة على نطاق عالمي.
 - على الحكومات الوطنية بذل المزيد من الجهود لحماية المجتمعات الضعيفة من التدهور البيئي، وخصوصاً تمثيل الأشخاص والفئات الضعيفة بشكل صحيح في عمليات صنع القرارات المناخية التي تؤثر على سبل عيشهم.
 - تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة وتوحيد الجهود لضمان تنفيذ السياسات المناخية بصورة متكاملة.
 - ينبغي للبلدان ذات الدخل المرتفع أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتمويل خطط التخفيف والتكيف وزيادة المساعدات التنموية ونقل التكنولوجيا للدول النامية والفقيرة، وأن تستكشف الضرائب التصاعدية على الثروات وأرباح الشركات بهدف تمويل العمل المناخي.
 - يتعين على الدول الفقيرة استغلال كافة السبل المتاحة أمامها لتحقيق العدالة المناخية. بما يشمل القانون الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا - المقالات

- بهلول زكية، العدالة المناخية، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد 9، العدد 28، 2017.
- كمال أبو سكين حنان، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، المجلد 9، العدد 8، 2020.

ثانيا - المواقع الإلكترونية

- هالة أحمد الرشدي، ماهية العدالة المناخية بين حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان: المبادئ الحاكمة والجهود الدولية لتحقيقها، على الرابط:
<https://hrightsstudies.sis.gov.eg/-/دراسات-وتقارير/دراسات/ماهية-العدالة-المناخية-بين-حماية-البيئة-واحترام-حقوق-الإنسان-المبادئ-الحاكمة-والجهود-الدولية-لتحقيقها>
- الأمم المتحدة، التمويل والعدالة، على الرابط: <https://www.un.org/ar/climatechange/raising-ambition/climate-finance>
- الأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، 2023/07/28، الوثيقة، الرابط: <https://docs.un.org/ar/A/78/255>
- أحمد شوقي العطار، العدالة المناخية.. كيف تصبح جزءاً من تغطياتنا عن تغير المناخ؟ 2022/7/13، على الرابط:
- العدالة-المناخية-كيف-تصبح-جزءاً-من-تغطياتنا-عن-تغير-المناخ؟ <https://ijnet.org/ar/story/>
- فرانس 24، مناخ: ماهي حصيلة اتفاق باريس، 2015 على الرابط:
<https://webdoc.france24.com/cop26-bilan-accord-de-paris-cop21-ar/>
- الأمم المتحدة، تقرير أممي: ارتفاع عدد القضايا المعروضة على المحاكم بشأن تغير المناخ، 2023/07/28، على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2023/07/1122347>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة الإنتاج لعام 2023، على الرابط:
<https://www.unep.org/ar/resources/production-gap-report-2023>
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي، تقرير أقل البلدان نموا 2022، على الرابط: https://unctad.org/system/files/official-document/ldc2022_ar.pdf
- البنك الأوروبي للاستثمار، التحول الأخضر، 2022/6/7، على الرابط:
<https://www.eib.org/en/essays/climate-just-transition?lang=ar>

- إسلام جاد الله، «Cop27».. متى تتحقق العدالة المناخية؟ 2022/11/10، على الرابط:
<https://www.siyassa.org.eg/News/18425.aspx>
- سكاي نيوز، قرار تاريخي "COP28" تقرر تفعيل صندوق "الخسائر والأضرار"، 2023/11/30، الرابط:
<https://www.skynewsarabia.com/technology/1674191-cop28-قرار-تاريخي-تفعيل-صندوق-الخسائر-والأضرار>
- منظمة العفو الدولية، عالمياً: التعهدات الأولية في مؤتمر المناخ كوب 28 بتمويل صندوق الخسائر والأضرار تقل كثيراً عما هو لازم، 2023/12/1، على الرابط:
<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/12/global-initial-pledges-at-cop28-to-finance-the-loss-damage-fund-fall-far-short-of-what-is-needed>
- الشرق، تاريخ وفوارق وحلول.. ماذا نعرف عن العدالة المناخية؟ 2023/12/11، على الرابط:
<https://asharq.com/reports/73126/العدالة-المناخية-ما-هي-الحلول-وما-هي-التحديات-والخسائر-والأضرار>
- جصور بوست، أوكسفام في تقرير "المساواة المناخية": الأثرية يلوثون كوكب الأرض إلى حد الدمار
<https://jusoorpost.com/ar/posts/33436/أوكسفام-في-تقرير-المساواة-المناخية-الأثرية-يلوثون-كوكب-الأرض-إلى-حد-الدمار>
- حبيب معلوف، العالم إلى المحاكم لتحقيق «العدالة المناخية»، 2023/8/15، على الرابط:
<https://beta.al-akhbar.com/article/368239>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة التكيف لعام 2024، نوفمبر 2024، على الرابط:
<https://www.unep.org/ar/resources/tqrry-fjw-altkyf-lam-2024>
- رجب عز الدين، لماذا تفشل قمة المناخ كل مرة؟ وكيف يمكن إنقاذها؟ (دراسة)، 2025/01/12، الرابط:
<https://attaqa.net/2025/01/12/لماذا-تفشل-قمة-المناخ-كل-مرة-وكيف-يمكن-إنقاذها-دراسة>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة التكيف 2023، على الرابط:
<https://www.unep.org/ar/resources/tqrry-fjw-altkyf-lam-2023>
- the commons, Climate Justice: What does it mean? 07/08/2023,
<https://commonslibrary.org/climate-justice-what-does-it-mean/>
- LSE, what is meant by 'climate justice'? 7/6/2022,
<https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-is-meant-by-climate-justice/>
- Matt Giles, The Principles of Climate Justice at COP27,
<https://earth.org/principles-of-climate-justice/>
- Carolyn Gramling, 2020 babies may suffer up to seven times as many extreme heat waves as 1960s kids, 01/10/2021,
<https://www.sciencenews.org/article/children-climate-change-generation-burden->

extreme-heat

- Coal, Climate Justice, and the Cultural Politics of Energy Transition, 1/5/2019, <https://direct.mit.edu/glep/article/19/2/149/14931/Coal-Climate-Justice-and-the-Cultural-Politics-of>
- SEI, Equity, Climate Justice and Fossil Fuel Extraction Principles for a managed phase out, <https://www.sei.org/wp-content/uploads/2020/05/equity-climate-justice-and-fossil-fuel-extraction-accepted-manuscript.pdf>
- United Nations, Report of the Conference of the Parties on its thirteenth session, held in Bali from 3 to 15 December 2007, <https://unfccc.int/resource/docs/2007/cop13/eng/06a01.pdf>
- CIL.NUS. Climate Change Litigation: A View from ASEAN, 16/9/2022, <https://cil.nus.edu.sg/blogs/climate-change-litigation-a-view-from-asean/>
- Mary Robinson Foundation – Climate Justice, Principles of Climate Justice, <https://www.mrfcj.org/wp-content/uploads/2015/09/Principles-of-Climate-Justice.pdf>
- Nandita Banerji, Study warns of a billion human deaths if global warming reaches or exceeds 2°C, 04/09/2023, <https://www.downtoearth.org.in/climate-change/study-warns-of-a-billion-human-deaths-if-global-warming-reaches-or-exceeds-2-c-91537>
- the guardian, Richest 1% account for more carbon emissions than poorest 66%, report says, <https://www.theguardian.com/environment/2023/nov/20/richest-1-account-for-more-carbon-emissions-than-poorest-66-report-says>
- open.edu, Climate Change and Sustainability, <https://www.open.edu/openlearncreate/mod/oucontent/view.php?id=13823§ion=1.2.1>
- Paul G. Harris, Reversing the Failures of Climate Governance: Radical Action for Climate Justice, <https://books.openedition.org/obp/25957?lang=fr>
- UNDP. Climate change is a matter of justice – here’s why. 30/06/2023. <https://climatepromise.undp.org/news-and-stories/climate-change-matter-justice-heres-why>